

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9573

الثلاثاء، 12 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيز - بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-06639 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على

### صون السلام والأمن الدوليين

#### الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بوريل.

السيد بوريل فونتيليس (تكلم بالإنكليزية): هناك لحظات في

التاريخ يصبح فيها ظلام العالم أكثر قتامة، واليوم هو إحدى هذه اللحظات. فالعالم أكثر قتامة من المعتاد، والأسود أكثر سوادا، والألم واليأس يصبحان الحالة الإنسانية العادية. نعم، إن حالة العالم اليوم تبعث على القلق العميق، ولكنها كانت أسوأ لو لم تكن لدينا الأمم المتحدة التي تظل، من خلال ميثاقها، بوصلة لا يمكن أن تغرق لإنسانيتنا في مواجهة موجة من المشاعر وسيول من الدماء وأنهار من الكراهية التي تدمر أي مظهر من مظاهر العقل في جميع أنحاء العالم.

إن ما نراه هو أن ميثاق الأمم المتحدة يجري الاستخفاف به أو

تشويهه أو اختطافه أو تجاهله كل يوم - ويتم تجاهله، في بعض الحالات، بشعور بغياب المحاسبة يثير قلقا متزايدا. ولكن الأمم المتحدة موجودة، بجميع من يعملون فيها من الرجال والنساء، ومن بينهم الأمين العام الذي أود أن أشيد به اليوم. وأود أن أذمه في مواجهة الاتهامات والهجمات العديدة الموجهة ضده. ولا تزال الأمم المتحدة معلما بارزا في خضم الاضطراب ومشكاة في الضباب الكثيف، نتلمس

من خلالها طريقنا كل يوم، محاولين إيجاد حلول. فالأمم المتحدة بصيص من الضوء وبارقة أمل. ولهذا السبب، نتوقع الكثير من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويجب أن تكون تلك اللحظة، مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، هي اللحظة المناسبة لإصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته ليحسد على نحو أفضل عالم اليوم ولإصلاح المؤسسات المالية الدولية والانتقال من بضعة بلايين إلى التريلونات العديدة المطلوبة. إن المستقبل سيأتي على أي حال. فلنحاول جعله أقل كآبة من حاضرتنا الكئيبة.

فيما يتعلق بالقضايا الملموسة، فإننا نشهد منذ عامين انتهاكا صارخا للقانون الدولي من قبل عضو دائم في المجلس، شن عمدا حربا عدوانية ضد دولة ذات سيادة، هي أوكرانيا، التي كان من المفترض أن يكفل أمنها.

منذ بداية هذه الحرب، التي تمثل هجوما على ميثاق الأمم المتحدة، أظهر الاتحاد الأوروبي تضامنه الكامل مع أوكرانيا من خلال منح مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية استثنائية. لقد أظهر الاتحاد الأوروبي وحدة ملحوظة وقدرة على جعل أوروبا قوة نشطة ومنظمة في النظام الدولي. وسيستمر ذلك الدعم الذي يرمز إليه التزامنا بجعل أوكرانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي. لأنها ليست مجرد مسألة الحفاظ على مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، أي السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة. كذلك يجسد تصميم الأوروبيين على حماية أنفسهم من الخطر الذي تمثله روسيا الآن على سلامنا وأمننا.

أما الصراع الرئيسي الثاني الذي يجب أن نواجهه فهو الصراع الدائر في غزة. وغزة ليست سوى غيض من فيض صراع خطير للغاية يحدث بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ ما يقرب من قرن من الزمان - إنها حرب عمرها مائة عام. ما فتئنا ندين مرارا وتكرارا - وسأفعل ذلك مرة أخرى هنا - الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأكدنا من جديد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ولكننا قلنا أيضا، بنفس القوة وعلى نحو متكرر، إن ذلك الحق يجب أن يمارس في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون

ألا وهو حل الدولتين. لقد تكلمنا عن ذلك منذ سنوات عديدة، ونحن نتكلم عنه الآن مرة أخرى، لكن من المسلم به أننا لم نسع أبداً بجدية إلى جعله حقيقة ملموسة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى قراراً بالإجماع يصدره مجلس الأمن، يؤيد الحل القائم على وجود دولتين ويحدد المبادئ العامة التي قد تؤدي إلى تلك النتيجة. والاتحاد الأوروبي مستعد للتعاون في هذا الشأن. وأعتقد أن لدينا فرصة رائعة لإظهار أن مبادئنا ليست كلمات جوفاء. وبما أننا نتفق جميعاً على تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين بوصفه الحل الوحيد للصراع والحل القابل للتطبيق، يجب أن نتصرف وفقاً لذلك، مهتدين في رأيي بثلاثة مبادئ ينبغي أن توجه أعمالنا. وهي: مبدأ الفصل الواضح بين الدولتين، حيث لا يوجد بديل عملي لهذا الفصل؛ ومبدأ الأمن، الذي بدونه يمكن تكرار مآسي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لأنه يجب أن تشعر إسرائيل وفلسطين بالأمان؛ وأخيراً، مبدأ التكامل الإقليمي، حيث أن إسرائيل وفلسطين قادرتان تماماً على أخذ مكانهما في تجمع إقليمي سلمي.

اليوم، تهيمن علينا صور الحرب والكرهية. ولكن ليس من المستحيل أن نخيل منطقة هادئة، تقوم على التكامل بين إسرائيل وجوارها الأوسع، من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج. كان هذا حلم شمعون بيريز. شمعون، صديقي القديم، حلم بذلك. فلنسع إلى تحقيق هذا الحلم. ولنشمر عن سواعدنا، ونحاول الانخراط في ذلك، لأن السلام العالمي مُعرّض للخطر. فلندع الدعم الإنساني يتدفق إلى غزة، ولنستمر في مطالبة إسرائيل - وأكثر من أن نطلب - بألا تعوق الدعم الإنساني الذي يمر عبر القناة الطبيعية، أي عن طريق البر. وفي غضون ذلك، فلنسع إلى إيجاد حلول أخرى، أقل كفاءة ولن تكون أبداً بديلاً لمئات الشاحنات التي ينبغي أن تذهب إلى غزة لتفادي تجويع مئات الآلاف من الناس.

هذا هو السيناريو الذي تتعاون فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتجسد ذلك التعاون بشكل جيد جداً الأرقام. وأعلم أن الأمم المتحدة تواجه قيوداً مالية خطيرة. لم يتم دفع بعض المساهمات، والآن

الإنساني الدولي. عندما نرى ما يحدث، ربما تساورنا شكوك حول ذلك. لا أريد أن أحاضر أحداً هنا عما يحدث في غزة، لقد قُتل فيها 30,000 شخص ونزح 1,8 مليون شخص ويوجد فيها 500,000 شخص على حافة المجاعة. نحن الآن نواجه سكاناً يكافحون من أجل بقائهم. ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى غزة، والاتحاد الأوروبي يعمل بكل ما في وسعه لجعل ذلك ممكناً. ولكن هذه أزمة إنسانية وليست كارثة طبيعية. إنه ليس فيضانا أو زلزالاً، بل إنها أزمة من صنع الإنسان. وعندما نبحث عن طرق بديلة لتقديم الدعم عن طريق البحر أو الجو، يجب أن نذكر أنفسنا بأنه يتعين علينا أن نفعل ذلك لأن الطريقة الطبيعية لتقديم الدعم، تتم عن طريق البر، وقد أغلقت هذه الطريق بشكل مصطنع، وتُستخدم المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب. كما ندين ما يحدث في أوكرانيا، يجب أن نستخدم نفس الكلمات لندين ما يحدث في غزة.

في غزة، تشكل وكالات الأمم المتحدة، من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، شريان الحياة الأخير لكثير من الناس. نعم، تواجه الأونروا ادعاءات، ولكن يجب إثبات الادعاءات. وهذا هو السبب في أنها ادعاءات. ومنتظر باهتمام نتائج التحقيق المستقل الذي تجريه الأمم المتحدة ويقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومراجعة النظم التي سيجريها خبراء الاتحاد الأوروبي، ونتائج اللجنة التي أنشأها الأمين العام برئاسة السيدة كولونا. ولكن هل لي أن أذكر الأعضاء بأمر ما؟ الأونروا موجودة لأنه يوجد لاجئون فلسطينيون. إنها ليست هدية للفلسطينيين، بل إنها استجابة لاحتياجاتهم. الأونروا موجودة لأنه، أولاً، يوجد لاجئون فلسطينيون، ولن نجعل هؤلاء اللاجئين يختفون بجعل الأونروا تختفي. سيظلون هناك. والواقع أنه لا توجد سوى طريقة واحدة لجعل الأونروا تختفي، أي بجعل هؤلاء اللاجئين مواطنين في دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيلية. يتفق الجميع تقريباً على ذلك.

ولكن كيف يمكننا أن نجعل هذا الحل حقيقة ملموسة؟ لا يوجد حل سحري، ولكن ربما توجد طرق ذات مصداقية سعياً إلى تحقيقه،

لدينا 24 بعثة وعمليات في جميع أنحاء العالم. ولدينا 4,300 شخص منتشرين في عمليات مختلفة، بما في ذلك عملية القوات البحرية للاتحاد الأوروبي التي أطلقت مؤخرا لضمان الأمن البحري في الخليج؛ وعمليات أتلانتا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، لمكافحة القرصنة في القرن الأفريقي عملية "أسبيدس"؛ ودعم شركائنا في خليج غينيا؛ وبعثة في أرمينيا لدعم جهود الوساطة في المنطقة؛ وبعثة استشارية في أوكرانيا لتدريب الشرطة الأوكرانية؛ وعمليات إيريني، في البحر الأبيض المتوسط، بتفويض قوي من الاتحاد الأوروبي؛ والعمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك؛ وبعثة أخرى تسعى إلى العمل على تنفيذ حظر الأسلحة في ليبيا. ونأمل أن يجدد مجلس الأمن التراخيص السنوية لتلك العمليات التي ننفذها بموجب ولاية من المجلس.

نوجه اهتمامنا إلى هايتي، حيث أدى التصعيد المأساوي الأخير من جانب العصابات الإجرامية خلال الأسابيع الماضية إلى دفع البلد إلى حافة الهاوية، ويدفع الهايتيون العاديون الثمن. ونرحب بالتقدم المحرز في الجهد السياسي ونشيد بالجماعة الكاريبية على تيسيرها، ونؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي بقيادة هايتي. ونلتزم السبل لدعم الهدف الأوسع للبعثة التي تقودها كينيا، ونحن على استعداد للإسهام في تلك العملية وتمويلها.

أما في منطقة الساحل، بعد 10 سنوات من التعاون، نواجه وضعاً متدهوراً. مع العديد من الانقلابات العسكرية في السنوات الأخيرة، تغير المشهد السياسي في المنطقة، لكن التحديات لا تزال قائمة. ونريد أن نشارك وأن ندعم أي مبادرة للسلام، وندعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومع ذلك، أعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي في منطقة الساحل، التكيف مع التهديدات الجديدة والجهات الفاعلة الجديدة، وأن يكون أكثر مرونة وأن يستجيب بشكل أفضل لمطالب شركائنا الإقليميين.

وينطبق الشيء نفسه على السودان. إن أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم تحدث بصمت في السودان، حيث نزح 8 ملايين شخص

بعد أن تحدث الجميع عن تأمين التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن الأرقام مهمة. فلننتقل من المبادئ إلى الحقائق ونذكر بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تُموّل ما يقرب من ثلث الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونحن نمول بشكل جماعي ربع جميع وكالات الأمم المتحدة وربع جميع البرامج. نحن ندفع ما يستحق علينا، وندفعه في الوقت المحدد. ونحن أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، ونفخر بذلك. نحن أيضا أكبر مزود للمساعدات الإنسانية في العالم. ومن المهم أن نكرر من وقت لآخر تلك الحقائق.

بيد أننا لسنا دافعين فحسب، بل نحن شركاء استراتيجيون في إدارة الأزمات وعمليات السلام. نحن نعمل معا في 25 سيقا للأزمات، ونوفر وساطة السلام وندعم الحوار. وفي المستقبل، نود أن نركّز بشكل متزايد على منع نشوب الصراعات، وزيادة تعاوننا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتحليل الصراعات ومنع العنف عند إجراء الانتخابات. وأعتقد أن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يحتل مكانا بارزا في ميثاق المستقبل. من الأفضل التنبؤ والوقاية من محاولة إصلاح المشكلة ما أن تتدلع الأزمة.

يتمثل دورنا بالالتزام تحديدا بالسلام والأمن في أفريقيا. وبعد خمسة وعشرين عاما من الآن، سيعيش 25 في المائة من سكان العالم في أفريقيا.

وسيعيش واحد من كل أربعة من البشر في أفريقيا، وهي قارة الفرص التي ستظل البشرية تنمو فيها. ولكن من أجل جني هذه الإمكانيات، فإنها تحتاج إلى الأمن، وتحتاج إلى الاستقرار. ولهذا السبب نعمل مع الاتحاد الأفريقي، وندعم عمليات السلام التي تقودها أفريقيا. وأعلم أن ذلك يمثل أولوية لمجلس الأمن، وأرحب بالقرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام هذه. في السنوات الثلاث الماضية، قدمنا ما يقرب من مليار يورو من الدعم العسكري للشركاء الأفارقة من خلال مرفق السلام الأوروبي.

داخل وخارج البلاد. عشرون مليون سوداني - نصف السكان - معرضون لخطر المجاعة. هذا لا يتصدر عناوين الصحف، لكنه يحدث. ورفض حكومة الأمر الواقع السماح لوكالات الأمم المتحدة بإيصال المعونة عن طريق تشاد يزيد الحالة سوءا. نعم، نريد أن نؤيد أي مبادرة وأي استجابة دولية في السودان، ونحتاج إلى جميع الأطراف ورعاتها - لأن تلك الأطراف تحظى برعاية بالفعل - لإسكات بنادقهم، وإنهاء الأعمال القتالية بدون شروط مسبقة.

أما في القرن الأفريقي، وفي الصومال، ما برحنا المساهم الرئيسي في بعثات الاتحاد الأفريقي لسنوات، بغية تحقيق الاستقرار في البلد. ومنذ عام 2007، قدمنا 2,6 مليار يورو لدعم تلك البعثات، وزدنا الدعم لقطاع الأمن الصومالي، وكانت هناك بعض النتائج الإيجابية. وسنقدم إلى مجلس الأمن اقتراحا مفصلا بإنشاء بعثة جديدة في الصومال، ونحن على استعداد للعمل مع الشركاء الدوليين لدعم تنفيذ ذلك. ومهما يكن من أمر، أود أن أشدد على أهمية تقاسم الأعباء المالية.

يبدو أن أفغانستان في طي النسيان، ولكن الحالة الإنسانية والاقتصادية والسياسية وحالة حقوق الإنسان في البلد تبعث على القلق. هناك فصل عنصري بين الجنسين بحكم الأمر الواقع في أفغانستان. هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. لذلك، نؤيد عمل الأمين العام والاجتماعات التي تعقد في الدوحة، ونحتاج إلى الضغط من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 2721 (2023) ومواصلة المشاركة.

أما ميانمار فأولوية أخرى. نؤيد تأييدا تاما جهود الوساطة التي تبذلها لاوس والمبعوث الخاص الجديد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولكنني أعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور أكثر بروزا وأن تتكلم بصوت واحد عما يحدث في ميانمار. لقد طال انتظار تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة ومنسق مقيم. وعلينا أن نسد تلك الفجوة - ويتعين أن تكون الأمم المتحدة حاضرة هناك.

لا ننسى أننا احتفلنا مؤخرا باليوم العالمي للمرأة. وأود أن أختتم ملاحظاتي ببضع كلمات عن حقوق الإنسان للنساء والفتيات. لقد

أشرت إلى الموضوع عندما ذكرت الفصل العنصري بين الجنسين في أفغانستان. بالأمس، بدأت الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة. وتلك اللجنة فريدة في نوعها. وهي الهيئة العالمية الرئيسية المكرسة حصرا لتعزيز تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لكي يكرر الاتحاد الأوروبي مرة أخرى تأكيد موقفنا الثابت ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، أينما وقع. هذا النوع من العنف يجب أن يتوقف، بغض النظر عن مكان ارتكابه أو من يرتكبه.

في الختام، أشكر المجلس على اهتمامه، وأود أن أؤكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي العميق بقيم الأمم المتحدة ومبادئها. ولا يقتصر الأمر على المنظمة، أو على الرجال والنساء الذين يعملون كل يوم، وفي بعض الحالات، يفقدون أرواحهم في خدمة المنظمة. والتزامنا أيضا بالمبادئ والقيم التي يقوم عليها وجود الأمم المتحدة، مع الوعد بأننا سنواصل العمل الجاد لضمان التنفيذ الكامل لتلك القيم والمبادئ من خلال دعمنا المالي والتزامنا السياسي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بوريل فونتيليس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته الإعلامية.

أود أيضا أن أشيد بالسيد بوريل على تقانيه في تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومع العالم العربي، وأود أن أعرب عن إعجابنا بقيادته وموقفه الشجاع بشأن الحالة في غزة، والحملة الظالمة ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

يواجه العالم أزمات معقدة، تشمل جهات فاعلة متعددة مترابطة بشكل متزايد.

الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن أمرا بالغ الأهمية ويسمح بمزيد من الفعالية لمواجهة التحديات المتعددة والممتدة، بما في ذلك في مجالي السلم والأمن.

السيدة رودريغيز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر غيانا اليابان على تنظيم هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتوفر هذه الإحاطة السنوية منبرا يمكن من خلاله استعراض ومناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولذلك أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتيليس، على إحاطته الثاقبة.

تتمتع غيانا، بل والجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي، بشراكة قوية تقوم على القيم المشتركة، والتزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول الأعضاء. ولذلك نحن نعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا هاما للأمم المتحدة، وفي سياق مجلس الأمن هذا. ونعرب عن تقديرنا لجهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن الجماعي وتعزيز منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وعمليات حفظ السلام وبناء السلام. ونلاحظ أيضا، كما ذكر الممثل السامي، أن الاتحاد الأوروبي كتلة رئيسية مساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، حيث يمثل أكثر من 4000 فرد في جميع أنحاء العالم. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بوصفها وحدة جماعية، هي من بين أكبر المساهمين الماليين في منظومة الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، بما في ذلك القرار 2719 (2023)، الذي شاركت في تقديمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتقدر غيانا أيضا أن الاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي للمساعدات الإنسانية في العالم. واستمرار دعمه لغزة، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أمر بالغ الأهمية. وتحيط غيانا علما أيضا بالتزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة تقديم الدعم لهائتي، والذي هو أمر

وكثيرا ما يؤثر التعقيد على فعالية المجلس، الذي يضطر أحيانا إلى التقاعس عن العمل ويكون مقيدا بتشكيله وقواعده. وفي نفس الوقت، يظل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمرا حاسما للاستفادة من فوائد التآزر في تعددية الأطراف ولمواجهة التحديات المتعددة.

وفي هذا الصدد، وبوصف الجزائر بلدا أفريقيا يعزز باستمرار مبدأ التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإنها تقدر الدور الرئيسي للاتحاد الأوروبي في الإسهام في صون السلم والأمن، بما في ذلك في أفريقيا. ويتمتع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بتعاون طويل الأمد يقوم على مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ونشيد باتخاذ القرار في كانون الأول/ديسمبر 2023 الذي فتح الباب أمام تمويل الأمم المتحدة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وأذن بها مجلس الأمن (القرار 2719 (2023)). وفي هذا الصدد، ستكون هناك أهمية حاسمة لدعم التقني والمالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لهذه البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتنفيذ ذلك القرار الهام.

ولا تقل عن ذلك أهمية الجهود الأوروبية لتخفيف معاناة الفلسطينيين، لا سيما في غزة، حيث ترتكب السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلية أبشع الجرائم ضد المدنيين، بمن فيهم عشرات الآلاف من النساء والأطفال. وقد سلطت الجزائر الضوء مرارا على أن تعليق أو قطع تمويل الأونروا يقوض عمل المنظمة الوحيدة القادرة على تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين، وخاصة في مثل هذه البيئة الصعبة والمنهكة للغاية.

وينعكس التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا في أوكرانيا. تشجع الجزائر الاتحاد الأوروبي على مضاعفة جهوده الدبلوماسية من أجل إجراء حوار شامل وبناء يمكن أن يمهد الطريق لحل تفاوضي للنزاع المهلك في أوكرانيا.

ختاما، على الرغم من أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية يوسع نطاق عمل الأمم المتحدة إلا أن الجزائر تعتبر

الاتحاد الأوروبي هو شريك رئيسي للأمم المتحدة. إنه يدافع بلا كلل عن ميثاق الأمم المتحدة. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بدعم أوكرانيا، بينما تشن روسيا حربها العدوانية على أراضٍ أوروبية منذ عامين في تحدٍ للقانون الدولي. كما أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تواصل التصدي للأنزمات. إن أعضائه مجتمعين ينشرون أكثر من 5000 فرد في عمليات السلام. وفي لبنان، تساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقرابة ثلث أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والذين يكتسي التزامهم بوقف التصعيد أهمية كبرى.

وفي البحر الأحمر، يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الأمنية الإقليمية التي تبذلها المنظمة بحماية حركة الملاحة البحرية من خلال عملية القوة البحرية "أسبيدس".

وفي الشرق الأوسط، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأمم المتحدة. لقد قدم في الأسبوع الماضي دفعة بقيمة 50 مليون يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وسيساهم بما مجموعه 82 مليون يورو في عام 2024. وقبالة سواحل ليبيا، تساعد العملية البحرية الأوروبية، عملية البحر الأبيض المتوسط "إيريني"، في تنفيذ حظر الأسلحة الذي قرره مجلس الأمن. في سورية وتركيا، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مساعدات إنسانية بقيمة 30 بليون يورو منذ عام 2011 للسوريين الأكثر ضعفاً. في أفريقيا، ينشر الاتحاد الأوروبي عدة بعثات تدريبية بالشراكة مع قوات الدفاع والأمن الأفريقية. وفي الصومال، ينشر الاتحاد الأوروبي بعثتين تدريبيتين، فضلاً عن عملية أتلانتا البحرية قبالة القرن الأفريقي، والتزم بأكثر من 2,6 بليون يورو لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ثم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على مدى السنوات الـ 15 الماضية.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في احتشاد للدفاع عن قيم الأمم المتحدة. ويشمل ذلك حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وسنواصل تعزيز أولويات الأمين العام، والاتحاد يفعل

ضروري، لا سيما في هذا الوقت، بالنظر إلى الاتفاق الأخير الذي يسهلته الجماعة الكاريبية. كما نقدر تمثيل الاتحاد الأوروبي المستمر للقضايا المواضيعية البارزة، بما في ذلك تغير المناخ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما ورد في القرار 1631 (2005)، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في جهود السلام الدولية. وتعتقد غيانا أن تعزيز التعاون بين تلك الهيئات والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، سيكون حيويًا لتحقيق عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والاستقرار. ومع استمرار التهديدات العامة للسلام والأمن العالميين وظهور تهديدات جديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي غير المنظم والأدوات السيبرانية الأخرى وتراجع الديمقراطية، من بين عوامل أخرى، تزداد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. كما أن المخاطر المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ على السلم والأمن في سياقات محددة هي أيضاً مجال آخر لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وترى غيانا أن التصدي لمخاطر الأمن المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، هو هدف عاجل.

واعتقد أن المجلس يُجمع على إقراره بالصلة الجوهرية بين السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، تقدر غيانا الدور القيادي للاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة الإنمائية. ونشجع على مواصلة الاهتمام بالاحتياجات الإنمائية للبلدان، مع مراعاة الكاملة لسياقاتها الثقافية وسياقاتها المحلية الأخرى. ويظل إصلاح المؤسسات المالية الدولية أمراً حاسماً، وتنته غيانا بإقرار الممثل السامي بتلك الحاجة.

في الختام، يظل الاتحاد الأوروبي شريكاً حاسماً للأمم المتحدة. ولا بد من تعزيز الشراكة بينما نزيد التكامل إلى أقصى حد من أجل عالم أكثر سلماً وأماناً.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على بيانه وأرحب به ترحيباً حاراً في هذه الجلسة.

تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونظّم منفذين على استكشاف نُهج جديدة لتحقيق تعددية أطراف فعالة للجميع ولتمكين الدبلوماسية من العمل.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على تركيز قوي على السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون وتغليب على القوة. وتتماشى تلك المبادئ تماما مع مبادئ الأمم المتحدة، مما يجعل المنظمين شريكتين طبيعيتين. وقد شدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستمرار على ضرورة العمل معا من أجل تحقيق هدف واحد مشترك - وهو التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكننا إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية إلا من خلال تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، يتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة فريدة لتنشيط النظام الذي يربطنا معا - ويجلب السلام والاستقرار والرخاء والنمو.

لقد كان الاتحاد الأوروبي دائما مشروعا للسلام، والذي تمخض عن رماد الحرب العالمية الثانية. وقد نجح في إحلال السلام لشعوبه وتعزيزه في جميع أنحاء العالم. إنه أمر أساسي لحمضنا النووي. وعلى مر السنين ركز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على أولويات المنظمين وأهدافهما وعالج الأزمات الحالية التي تتداخل مع جداول أعمال الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن. ويشمل ذلك دعمنا الثابت لأوكرانيا ضد الحرب العدوانية الروسية، فضلا عن دعواتنا ومساهماتنا في الأزمة الإنسانية التي يعاني منها السكان المدنيون في غزة.

ويعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في مختلف البلدان لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحفاظ على السلام. علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي للأمم المتحدة في منع الأزمات وإدارتها، وهو مانح رئيسي للمساعدة الإنسانية والإنمائية.

وقد ساعد النهج الشامل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إزاء إدارة الأزمات والوساطة وعمليات السلام عدة دول في

ذلك بشكل ملموس من خلال توفير تمويل كبير للأمم المتحدة. إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أكبر المساهمين في الميزانية العادية وثاني أكبر مساهم في ميزانية عمليات حفظ السلام، حيث تمول ما يقرب من ربعهما، دون أن تتخلف عن السداد.

ويساعد الاتحاد الأوروبي الأمين العام على التصدي للتحديات الكبيرة في عصرنا، ولا سيما التحديات المناخية والبيئية، فضلا عن تمويل التنمية ودعم أقل البلدان نموا. وهذا العام ستمكنا عدة أحداث دولية من القيام بذلك. هناك مؤتمرات للأمم المتحدة، المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقدهما في أيار/مايو وحزيران/يونيه، على التوالي، فضلا عن مؤتمر قمة المياه الواحدة، الذي سننظمه مع كازاخستان، وهي فرص عظيمة لذلك. ودعونا لا ننسى المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في نهاية العام، والذي سيضع تمويل المناخ في صميم المناقشات، للبناء على ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب. كما نعمل جنبا إلى جنب مع كوستاريكا للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة.

وأخيرا، يقدم الأمين العام في خطته الجديدة للسلام توصيات لجعل نظامنا للأمن الجماعي أكثر فعالية. ونحن نرحب بالأفكار المرتبطة بالميثاق من أجل المستقبل، الذي نأمل أن يساعد على تعزيز تعددية الأطراف وسلطة ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أنا أيضا أرحب بالسيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، في جلسة اليوم وأشكره لعرض أفكاره ورؤاه علينا.

لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يشكل حجر زاوية في عمل المنظمة. ويوصف مالطة عضوا في الاتحاد الأوروبي وعضوا ملتزما بتعددية الأطراف فإنها تؤيد بقوة

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هو آلية هامة لصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك على القارة الأفريقية، كما ينطبق على القارات الأخرى. ولذلك نرحب على وجه الخصوص بالتعاون والتآزر القائمين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا سيما دعمهما للبرامج التي تقودها أفريقيا بشأن صون السلم والأمن.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004 يدعم جهود الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات من خلال تمويل عمليات لدعم السلام تقودها أفريقيا، وتعزيز بناء قدرات مؤسسات الاتحاد الأفريقي، والإسهام في المبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وحلها.

//ونود أن نواصل الاعتماد على ذلك التعاون والصداقة الدائمين النابعين من المصلحة المشتركة.

ونود أن نستمر في التعويل على ذلك التعاون والصداقة الدائمين النابعين من المصلحة المشتركة.

ونؤيد على وجه الخصوص تفكيرنا وعملنا المشتركين فيما يتعلق بتفعيل القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والذي أشار إليه السيد بورييل فونتيليس بشكل ممتاز في بيانه. وتشكل موافقة المجلس بالإجماع على ذلك القرار معلما بارزا في إطار إجراءات الإنفاذ التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإن تأييد الاتحاد الأوروبي لقرار مجلس الأمن ذاك يمكن أن يغير قواعد اللعبة في العديد من عمليات دعم السلام الأفريقية.

ونعتقد أن رؤية الحل الأفريقية للمشاكل الأفريقية يجب أن تكون المبدأ التوجيهي في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وخلال القمة السادسة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي عقدت يومي 17 و 18 شباط/فبراير 2022، أقر رؤساء دول وحكومات المنظمين بضرورة الالتزام بذلك المبدأ. وتعهودوا على وجه الخصوص بمعالجة مسألة التطرف والتطرف العنيف والإرهاب، والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة، بما في ذلك معالجة الأسباب

التغلب على صعوبات النزاع في طريقها نحو السلام. وتوجد حاليا 24 بعثة وعملية للسلام والأمن تابعة للاتحاد الأوروبي في ثلاث قارات. وتنتشر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي أكثر من 4300 فرد في عمليات لحفظ السلام. وتتشابه تلك الجهود مع تعزيز الخطة الجديدة للسلام وتسهم فيها.

وفي البحر الأبيض المتوسط، تواصل "عملية إيريني" الإسهام في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، تطبيقا للقرار 2292 (2016). وبوصفنا شريكين في صياغة القرار مع فرنسا، نعتقد أن من الضروري أن يجدد مجلس الأمن ذلك القرار مرة أخرى في حزيران/يونيه.

وفي أفريقيا، تشهد بعثات الاتحاد الأوروبي على التزامه تجاه القارة وانخراطه مع الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، نعتقد أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي سيعزز قدرتنا على منع نشوب النزاعات وحلها. كما أنه سينهض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل مالمطة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الإسهام في بناء تعددية أطراف فعالة وعادلة لصون السلم والأمن الدوليين.

**السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب موزامبيق بهذه الإحاطة في إطار موضوع "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين".

وتشكر السيد جوزيب بورييل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته الهامة والمتبصرة هذا الصباح. إنها تؤكد من جديد، في جملة أمور، التزام الاتحاد الأوروبي القوي بقيم الأمم المتحدة ومبادئها.

وفي إطار مهام مجلس الأمن وسلطاته الأساسية، تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يكتسي دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلم والأمن أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، نرى أن التعاون بين

ويحاولون فرض إرادتهم على الدول الأعضاء الأخرى. ولذلك، يبرز الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وهيكل الحكم الأفريقي، ومبادرة إسكات البنادق، التي تم تمديدها الآن إلى عام 2030.

وفي مناسبات عديدة، حث مجلس الأمن المجتمع الدولي على دعم عمليات بناء السلام في عدد من البلدان، بغية تجنب الانتكاس إلى الصراع أو الوقوع في شرك شبكة من الإرهاب والعنف الشديد. ونود أن نسلط الضوء على أن الانتقال السياسي في جنوب السودان وتنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وتمويل الانتخابات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى لهما أهمية قصوى. وهما بحاجة إلى الدعم القوي والمتسق وغير المشروط. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يساعد ماليًا العمليات الانتخابية الجارية في هذين البلدين الأفريقيين. وهي جزء من الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا.

وفي العديد من البلدان في قارتنا، يسير بناء السلام جنبًا إلى جنب مع بناء الدولة، وهاتان العمليتان يعزز كل منهما الآخر. وفي هذا السياق، ترحب موزامبيق بالإسهام القيم للاتحاد الأفريقي في تعزيز هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يمكن النظر إلى موضوع اجتماعنا اليوم - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - بمعزل عن الحالة الراهنة للاتحاد الأفريقي. إن المشروع الأوروبي، الذي بدأ كاتحاد اقتصادي تكاملي يهدف إلى المساعدة على تضييد الجراح التي خلفتها الحرب العالمية الثانية والمصالحة بين شعوب أوروبا، هو اليوم أساسًا ذو طبيعة مختلفة تمامًا. واليوم، من خلال الاتحاد الأوروبي، نلاحظ كتلة عدوانية توسعية تخضع نفسها تمامًا لأهداف وغايات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وتضع المصالح السياسية فوق المصالح الاقتصادية بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإن قادة الهيئات الأوروبية المشتركة، الذين سعوا ذات يوم إلى تحقيق أهداف تقنية بحثية، يسارعون الآن إلى السياسة العالمية

ربما يمكننا أن نلاحظ ذلك عن بعد ونمزح أحيانًا حول الكلام المنمق وقصر نظر جيراننا الأوروبيين، إذا لم يصبح مشروع اندماجهم معاديا لروسيا وحتى كارها للروس بشكل متزايد بحلول العام. وقد ظهر هذا الاتجاه قبل فترة طويلة من عمليتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا وحتى قبل الانقلاب المناهض للدستور في كييف في عام 2014، والذي تم تنظيمه بمشاركة مباشرة من دول الاتحاد الأوروبي. كانت نقطة البداية نوعًا ما هي توسيع الاتحاد الأوروبي في عام 2004، عندما انضم 10 من ناشئي أوروبا الشرقية إلى الاتحاد، وكثير منهم لم يكونوا مستعدين موضوعيًا للعضوية. عندها لم يعد الاتحاد الأوروبي اتحادًا اقتصاديًا بحثًا، ولأول مرة، وضع السياسة فوق الاعتبارات الاقتصادية، وهو خطأ فادح وقاتل.

كانت لدينا تساؤلات جادة حول العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد. بالفعل في ذلك الوقت، كانت الاتجاهات المقلقة للغاية تكتسب زخمًا في دول البلطيق، حيث تم الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق السكان الناطقين بالروسية وحالات تمجيد المجرمين النازيين. وحتى ذلك الحين، كانت النخب في بولندا وجمهورية تشيكيا تكشف

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الاتحاد الأوروبي رمزا لزدواجية المعايير بصورة صارخة، وبالمناسبة، فقد يسر ذلك إلى حد كبير السيد بوريل فونتيليس، الموجود هنا اليوم. وبوسعي أن أذكر أمثلة عديدة. فلنتذكر، على سبيل المثال، تصريحه في شباط/فبراير بأن حظر وسائل الإعلام الروسية هو "حماية لحرية التعبير". وفي الوقت نفسه، فإن تدايرنا المتبادلة تتعرض للانتقاد في الاتحاد الأوروبي. ولنأخذ مثلا آخر. في شباط/فبراير أيضا، قال السيد بوريل إنه من أجل إنهاء الحرب الإسرائيلية في غزة، هناك حاجة إلى وقف تسليم الأسلحة إلى البلد. هذا منطق صارم، ونحن نؤيده. ومع ذلك، في السياق الأوكراني، يصر السيد بوريل على زيادة وتكثيف الدعم العسكري لأوكرانيا، معترفا بأنه في غياب ذلك، سينتهي الصراع في غضون أسابيع قليلة. ولا يسعني إلا أن أشير إلى أن الأسلحة لأوكرانيا يجري توفيرها من خلال مرفق السلام الأوروبي. وبإيجاز، هذا منطق أوروبي [نسبة إلى الكاتب البريطاني جورج أورويل] للغاية: "الحرب هي السلام. الحرية هي العبودية. الجهل قوة". تلك هي المبادئ التي يسترشد بها الاتحاد الأوروبي اليوم.

وفي الوقت نفسه، يسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا إلى وضع نفسه كصانع سلام ووسيط، ويحاول ارتداء تلك العباة حتى عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا. ولكن هل يريد الاتحاد الأوروبي أن ينتهي الصراع في ذلك البلد؟ دعونا نوجه هذا السؤال إلى المصدر الجذري، أي السيد بوريل نفسه.

في حزيران/يونيه 2023، بعد الاعتراف بأن الصراع في أوكرانيا يمكن أن ينتهي في غضون أسابيع إذا توقف الغرب عن تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، أشار السيد بوريل إلى أن "السؤال لم يكن ما إذا كان يجب إنهاء هذه الحرب، ولكن كيفية إنهاؤها". وبعبارة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي، وهو في الأساس طرف محارب - حتى ولو بالوكالة - في أوكرانيا، لا يعمل على حل الصراع، بل من خلال الصراع، لإلحاق أكبر قدر من الضرر بروسيا، ومن الناحية المثالية لتحقيق الهزيمة الاستراتيجية لروسيا. ويطبق الاتحاد الأوروبي هذا "المنظور

بالفعل عن طبيعتها المعادية للروس. ومع ذلك، فإن بروكسل والعواصم الأوروبية الرئيسية، التي أقمنا معها حوارا بشأن مسألة التوسع، طمأنتنا بأن تلك الدول الأعضاء الجديدة هي بلدان صغيرة وتخشى أن تترك وشأنها وروسيا على مقربة منها، وأنه حال انضمامها إلى عموم الأسرة الأوروبية، فإنها ستهدأ وتتبنى خططا بناءة لبناء أربعة فضاءات مشتركة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. ومن الصعب أن نتصور اليوم، ولكن في مرحلة ما كانت لدينا مثل هذه المشاريع المشتركة مع الاتحاد الأوروبي، بل واتفقنا على خرائط طريق لتنفيذها.

في النهاية، رغم ذلك، تحول كل شيء إلى اتجاه عكسي تماما. فبعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سمع الناشئون المناهضون لروسيا الاتحاد الأوروبي بأكمله واغتصبوا فعليا سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، وحولوها إلى تنافس ومباراة محصلتها صفر بدلا من التعاون.

وفي الوقت نفسه، شهدنا تفككا جوهريا لـ "القيم الأوروبية المشتركة" التي اجتذبت الكثير من الناس إلى أوروبا الموحدة. أصبح الاتحاد الأوروبي أصما وأبكما بشكل انتقائي على أساس النفعية السياسية، وتخلى عن مبادئه الأساسية لحقوق الإنسان وحرية التعبير ووسائل الإعلام. واليوم، على سبيل المثال، توشك لاتفيا على طرد حوالي 1 000 من المتقاعدين الناطقين بالروسية الذين عاشوا في البلد عقودا، لأن مستوى كفاءتهم في اللغة اللاتفية اعتبر غير كاف، وتبذل بلدان البلطيق كل ما في وسعها للقضاء على اللغة الروسية على أراضيها. ونشرت وزارة خارجية إستونيا مؤخرا تقريرا يشير إلى أنه أثناء تحرير تالين من الفاشيين قبل 80 عاما، زُعم أن الجيش الأحمر استهدف المناطق السكنية والممتلكات الثقافية. ومع مراعاة أن القصف استهدف مقر الجستابو وأبوير ومنظومات الدفاع الجوي والترسانات البحرية ومستودعات البارود ومراكز الاتصالات، من الواضح أن السلطات الإستونية الحالية تؤيد بقوة هتلر وأتباعه. والاتحاد الأوروبي يفضل تجاهل ذلك. علاوة على ذلك، يصوت الاتحاد الأوروبي بالإجماع ضد مشروع قرار الجمعية العامة الذي نقدمه كل عام والذي يدين تمجيد النازية، بل إنه يقف في طليعة المبادرات الرامية إلى حظر كل ما هو روسي، حتى في محاولة إعادة كتابة التاريخ لتحقيق تلك الغاية.

ومع ذلك، تحاول بروكسل بعناد تعزيز الصيغ الأمنية ضد روسيا، وليس مع روسيا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جيراننا الأوروبيين بأن أي محاولات لتشكيل كتلة موحدة مناهضة لروسيا قد انتهت دائما بشكل سيء بالنسبة لأوروبا. وأود أن أعتقد أنه لا يزال هناك البعض في أوروبا ممن يتذكرون دروس التاريخ تلك، وقادرون على النظر إلى الحالة في سياق أوسع، وقادرون على اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة العلاقات بطريقة بناء وعملية. وما زلنا منفتحين على ذلك. والأمر متروك الآن لبروكسل لتحذو هذا النهج.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل السامي بوريل فوننتيليس على إحاطته الإعلامية ومشاركته اليوم.

والولايات المتحدة ممتنة لإسهامات الاتحاد الأوروبي في السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي أثبت أنه شريك يعول عليه مع الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

لقد أوضح عدوان بوتين على أوكرانيا أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. ونحن نكون أقوى عندما نعمل معا للتصدي للآزمات، وينطبق ذلك على الأمم المتحدة، ويصدق على الاتحاد الأوروبي. نحن نقدر بشكل خاص فرصة العمل مع البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال دعمها لمكتب المدعي العام الأوكراني والسلطات الأخرى، حيث تعمل على التحقيق في الفظائع المرتكبة كجزء من الحرب الروسية ومقاضاة مرتكبيها.

وتعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، داخل أوروبا وخارجها، مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من الآثار الإنسانية لحرب بوتين، ليس فقط في أوكرانيا ولكن في جميع أنحاء العالم. ولكن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة لا يقتصر على أوروبا. ونرحب بجهود الاتحاد الأوروبي لتنفيذ حظر

الجيوستراتيجي المناهض لروسيا في كل مكان، والذي تدفع أوكرانيا وبلدان أخرى ثمنه بأرواح مئات الآلاف. وهذا هو المنطق الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي في كل مكان. وهو يسترشد بذلك المنطق في أرمينيا، وفي مستوطنة كوسوفو، وفي مولدوفا، وحتى في أفريقيا. ولهذا السبب، سيدي الرئيس، أعتقد أنكم تفهمون لماذا تدعو روسيا إلى توخي الحذر عندما يتعلق الأمر بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بعيدة كل البعد عن أن تكون مجانية. وحتما، ستكون هناك مطالب سياسية وفرض قوالب سياسية واجتماعية واقتصادية غريبة. وفي نهاية المطاف، يؤدي هذا دائما إلى شيء إما استعماري جديد أو معاد لروسيا، لأن الاتحاد الأوروبي الحديث لا يعرف كيف يعمل بأي طريقة أخرى.

لن أتحدث الآن عن المناورات الاقتصادية الغربية للغاية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في غضبه العاجز ضد روسيا. لن أتحدث عن كيفية إطلاق النار على نفسه عندما يتعلق الأمر بقضايا الطاقة، وتجنب إمدادات الطاقة الروسية الرخيصة وزراعة الإدمان على عمليات التسليم الأكثر تكلفة بكثير من الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك بدأت العمليات الكبرى في مغادرة الاتحاد الأوروبي. لن أتحدث عن إغراق الأسواق الأوروبية بالمنتجات الزراعية الأوكرانية الرخيصة، والتي تسببت في احتجاج المزارعين في جميع الدول الأعضاء تقريبا. كما أنني لن أتحدث عن تواطؤ شركات إنتاج الأسلحة الأمريكية وتجارها الذين يحلون خلسة محل الأسواق الأوروبية وسط الأزمة الأوكرانية. هذه مسائل داخلية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فلندع الناخبين الأوروبيين يقررون بأنفسهم. هناك قول روسي حول هذا الشأن: "قطع المرء لأنفه نكاية في وجهه".

اسمحوا لي أن أقول فحسب إن الاتحاد الأوروبي يرتكب خطأ استراتيجيا فادحا بسعيه إلى تصوير روسيا كعدو - من أجل إرضاء التافهين الكارهين للروس وإن كانت أصواتهم حادة، وذلك على الرغم من حقيقة أن روسيا لم تقم أبدا بأي أعمال عدوانية ضد الاتحاد الأوروبي. كما أننا لم نستحدث أو ننفذ أي مشاريع معادية لأوروبا.

طريق لإدماج أفغانستان في المجتمع الدولي، مقابل الخطوات التي يجب أن تتخذها طالبان. ويمكن لجهود المساعدة التكميلية والتنسيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أن تكفل عمليات أنجح. وعندما تنفذ هذه الجهود بشكل صحيح، فإنها توسع نطاق تأثير الأمم المتحدة ومدى وصولها إلى المحتاجين وتسمح بالاستفادة من الموارد بشكل أكبر.

وترحب الولايات المتحدة ترحيباً لابس فيه بدور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً حاسماً للأمم المتحدة، ولا سيما لمجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت. وأرحب بالممثل السامي بوريل فونتنيليس في هذه الجلسة وأشكره على إحاطته الشاملة اليوم.

في البداية، أود أن أؤكد من جديد أنني لا أستطيع أن أتفق تماماً مع الطريقة التي وصف بها الأزمة التي نواجهها على الصعيد العالمي، فضلاً عن الاتجاهات والمبادئ التي عرضها، والتي يمكننا الاسترشاد بها في معالجة الأزمة بمزيد من الكفاءة. ومع بداية عام 2024، فإن تعددية الأطراف - التي تشكل الأمم المتحدة حجر الزاوية الأساسي فيها - تجد نفسها في أزمة. في الواقع، لا يزال جزء كبير من العالم يكافح الصدمات المناخية المتزايدة والنزاعات المسلحة التي يتسع نطاقها في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فإن عامين من الحرب الروسية الوحشية ضد أوكرانيا والحالة الخطيرة في غزة قد شككا في فعالية الهيكل المتعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية في الاستجابة للالتزامات الأمنية والإنسانية الكبرى وحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، يتسبب جمود مجلس الأمن وشلله بشأن المسائل الرئيسية في إلحاق الضرر بسمعة الأمم المتحدة على نطاق أوسع في سعيها لمعالجة الأزمات المتداخلة وتحقيق الوعود التحويلية لأهداف التنمية المستدامة.

وإزاء تلك الخلفية، تشيد جمهورية كوريا بإشادة كبيرة بالعلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفهما مناصرين

الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، من خلال عمليات تفتيش السفن وفقاً للقرار 2292 (2016) والقرارات اللاحقة. ويفضل جمع المعلومات والدوريات التي تقوم بها البعثة ودورياتها، يجري تعطيل شبكات تهريب البشر والاتجار بهم.

وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موقفاً قوياً ومنسقاً لدعم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع، داعين إلى المساواة واحترام القانون الدولي الإنساني. ولا نزال أكبر المانحين للمنظمات الإنسانية ومنظمات الأمن الغذائي مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كل عام.

وفي أعقاب الاشتباكات المسلحة التي وقعت في السودان في نيسان/أبريل الماضي، دعمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جهود الأمم المتحدة للاستجابة للأزمة الإنسانية. وأصبح تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما عملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معاً في الصومال لتعزيز القتال ضد حركة الشباب. وترحب على وجه الخصوص بالدعم المتزايد الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال للوفاء بولايتها والمساعدة في بناء القدرات أثناء نقل المسؤوليات الأمنية إلى الجيش الوطني الصومالي.

والتعاون الدولي مطلوب أيضاً لمكافحة الأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة. وقد دعمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جهود كبير منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة. وسيكون استمرار المساعدة الإنسانية والتخطيط طويل الأجل لإعادة الإعمار والمعونة أمراً محورياً في كفالة وضع خطة متماسكة وقابلة للتنفيذ لتلبية الاحتياجات الهائلة لسكان غزة في اليوم التالي لانتهاء العنف.

وفي أفغانستان، يجب علينا أيضاً أن نواصل العمل معاً لدعم الجهود الحيوية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لوضع خريطة

الشاسعة التي تقصل بين موقعينا على طرفي الكرة الأرضية. في أيار/ مايو 2023، عقدت جمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة أكد خلاله الجانبان دعمهما القوي لتعددية الأطراف، فضلا عن قيمهما المشتركة فيما يتعلق بالحرية وسيادة القانون والمجتمعات المفتوحة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. واتفق الجانبان على مواصلة تعاونهما الوثيق في إطار المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حلول للتحديات العالمية. وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ستواصل جهودها لتعزيز التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجددا على التزام جمهورية كوريا الراسخ بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودعم الشراكة بين الأمم المتحدة، بغية تحقيق السلام والأمن للجميع خلال هذه الحقبة المليئة بالآزمات العديدة.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أرحب بالسيد بورييل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في جلسة اليوم.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التعاون مظهر مهم من مظاهر تعددية الأطراف وتوقع عام للمجتمع الدولي. يجد العالم نفسه اليوم في خضم الاضطرابات ويواجه تحديات غير مسبوقة. ولذلك، اضطلعت الأمم المتحدة، بوصفها جوهر النظام الدولي، بمهمة ومسؤولية أكثر بروزا. والاتحاد الأوروبي، بوصفه قوة مهمة على الساحة الدولية، شهد أيضا زيادة في دوره وإسهامه الذين أصبحا أكثر حضورا ووضوحا من أي وقت مضى. وتؤيد الصين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق، بغية توسيع نطاق إسهاماتهما في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز رفاه البشرية ومعالجة التبادلات العالمية. ونتوقع أن يسترشد ذلك التعاون بالمبادئ التالية.

الأول هو تعددية الأطراف الحقيقية. وينبغي للاتحاد الأوروبي، بوصفه مدافعا عن تعددية الأطراف، أن يكون سباقا إلى دعم مقاصد

متمثلين في التفكير لتعددية الأطراف وقيمها العالمية الأساسية. ويرى وفد بلدي أن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر أساسي لتعزيز تعددية الأطراف ودعم جهودنا المتشابكة في مجالي السلام والأمن خلال هذه الأوقات من الآزمات المترابطة على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهو يكتسي أهمية كبيرة مع استمرار جدول أعمال المجلس في التوسع والتعمق إلى جانب التحديات الأمنية الناشئة.

ونظرا للدراية العميقة لدى لمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بمنطقة كل منها، فإنها في وضع جيد يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الثقة والاطمئنان والحوار فيما بين الأطراف وشركاء المجتمع المدني المعنيين داخل تلك المناطق. وتدعم تلك الأدوات أيضا أسس التسوية السلمية للنزاعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من الميثاق. وكما سمعنا في الإحاطة المفصلة التي قدمها السيد بورييل فونتيليس، يسهم الاتحاد الأوروبي في السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم من خلال تعاونه مع الأمم المتحدة بالاستفادة من خبرته وقدرته الفريدتين. وكما أوضح، يجري حاليا تنفيذ 24 مهمة وعملية للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم. إن عمليات الاتحاد الأوروبي في غرب البلقان، حيث يرصد الأمن ويدعم المؤسسات المحلية الرئيسية، وفي البحر الأبيض المتوسط، حيث يساعد في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، هي أمثلة نموذجية على جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد.

وجمهورية كوريا، من جانبها، ما فتئت توسع بهمة مشاركتها وشراكتها في السنوات الأخيرة مع مختلف الآليات الإقليمية، والاتحاد الأوروبي هو أحد شركائنا الاستراتيجيين، على الرغم من المسافة

لإطلاق النار، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، وتنفيذ حل الدولتين، وتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وتواجه أفريقيا تحديات متزايدة في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية. ونأمل أن يتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية أكبر، وأن يلتزم بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وأن يدعم البلدان الأفريقية في تعزيز بناء القدرات من أجل التصدي بشكل أفضل للمخاطر والتحديات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم دعم إنشاء آلية الأمن الجماعي التابعة للاتحاد الأفريقي وتقديم دعم مالي أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وما فتئت الصين تعلق أهمية كبيرة على تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، لأننا نعتبره قوة مهمة في عملية جعل العالم متعدد الأقطاب. ويسرنا أن نرى أن الاتحاد الأوروبي يعزز استقلاله الاستراتيجي، ويضطلع بدور أكبر في الشؤون الدولية، ويقدم إسهامات أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. والصين مستعدة لتعميق تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة والمنديات الدولية الأخرى، والتكاتف في ممارسة تعددية الأطراف، والدعوة إلى الانفتاح والتنمية، وتعزيز الحوار فيما بين الحضارات، وبذل جهود دؤوبة لحماية السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة، وتعزيز الحوكمة العالمية.

**السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. أرحب أيضا بالسيد جوزيب بوريل فونتينيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأشكره على إحاطته، التي سعت إلى إبراز أفكار وشواغل الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن العالمي، وحددت أيضا الأهداف السياسية الحاسمة التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها ردا على التهديدات السائدة والمتطورة للسلم والأمن الدوليين.

ولا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يمثل جانبا حاسما من جوانب المبادرات الإقليمية التي تحقق قيمة كبيرة لأهناك المشتركة من أجل السلم والأمن العالميين. ومما لا جدال فيه أن

ومبادئ الميثاق، واحترام القانون الدولي والمعايير الأساسية المعترف بها عالميا للعلاقات الدولية، والدفاع عن النظام المتعدد الأطراف، وفي القلب منه الأمم المتحدة، وتعزيز التضامن والتقدم فيما بين الدول تحت راية تعددية الأطراف.

والثاني هو أمننا المشترك. إن الأمن غير قابل للتجزئة. ولا يمكن كفالة أمن بلد على حساب أمن البلدان الأخرى. وبالمثل، لا يمكن أن تكون هناك أسباب لتحقيق الأمن الإقليمي بتعزيز الكتل العسكرية وحتى توسيعها. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد وأن تعالج على النحو الواجب. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعمل مع الأمم المتحدة للتشجيع على إيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة وحل الصراعات والنزاعات بالوسائل السلمية.

والثالث هو مستقبل مشترك للبشرية. في مواجهة التغيرات العالمية من النوع الذي لم نشهده منذ قرن، ينبغي لبلدان العالم أن تسمو فوق اختلافاتها التاريخية والثقافية والجغرافية والمؤسسية وأن تعمل معا لخلق مستقبل أفضل من خلال التعاون على أساس الكل رابح. وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز توافق الآراء والخطوات العملية المنحى التي يمكن أن تبث برسالة إيجابية إلى سائر العالم بشأن فتح آفاق جديدة للبشرية.

لقد شكلت الأزمة في أوكرانيا تحديا كبيرا للأمن الأوروبي، ولا يمكن التوصل إلى حل نهائي للأزمة إلا بالحوار والتفاوض. وينبغي للاتحاد الأوروبي، بوصفه أحد أصحاب المصلحة المهمين، أن يبذل المزيد من الجهد لتعزيز الحل السياسي وتهيئة الظروف المواتية لبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام في أوروبا.

ولا تزال الحرب في غزة مستعرة، مما يخلق كارثة إنسانية متفاقمة وغير مسبوق. إن حماية المدنيين وتقديم المساعدة وإنقاذ الأرواح واستعادة السلام هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ونقدر الجهود الإيجابية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، ونأمل أن يستفيد من نفوذه ودوره لتقديم إسهامات أكبر في تعزيز الوقف الفوري

وبينما لا يزال النزاع في أوكرانيا يشكل محور النزاع في أوروبا، فإننا ندعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة استكشاف جميع الوسائل الدبلوماسية اللازمة لمعالجة المسائل المعلقة بين بريشتينا وبلغراد لكفالة ازدهار مجتمع متعدد الأعراق حقا في كوسوفو يعيش في سلام وأمن ووحدة وتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بمشاركة الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقا في حالات النزاع الأخرى في أوروبا. والجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من خلال التجديد السنوي لولاية مجلس الأمن للعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك دليل قوي على أهمية مبدأ الولاية الاحتياطية في الصون الشامل للسلام والأمن الدوليين بينما يواصل الاتحاد الأوروبي العمل كمساهم كبير في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمسألة قبرص، تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء الجمود السياسي الذي طال أمده بين طائفتي القبارصة اليونانيين القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة. ونؤيد استمرار الاتحاد الأوروبي في المشاركة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن يركز الهدف الجماعي لأعضاء المجلس على الثقة المتبادلة من أجل فتح خطوط اتصال وتعاون بين الطائفتين القبرصيتين لتيسير الحوار السياسي الحقيقي والإغلاق النهائي لمسألة قبرص.

وفي سياق أفريقيا، نكتسي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا أهمية حاسمة لصون السلم والأمن على المدى الطويل في القارة. وبعثات دعم الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات والمساعدة التقنية في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي محورية في مساعدة بعثات حفظ السلام الأفريقية على التكيف مع تحديات بيئاتها. ففي الصومال، على سبيل المثال، كان دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والتنفيذ الفعال لخطة الصومال الانتقالية قيما، على الرغم من الصعوبات التي تعين على البعثة أن تواجهها لتنفيذ ولايتها.

وأود أن أختتم بياني بتكرار الأهمية الاستراتيجية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التعاون مع الأمم المتحدة في دعم وصون

مجلس الأمن نفسه يعترف بما لا جدال فيه بالأهمية الواضحة للهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وهو المسؤول الرئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ترحب سيراليون بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبالتأكيد الاتحاد الأوروبي، الذي هو محور جلسة اليوم.

ونشيد بالشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التي تقدم حاليا وساطة السلام ودعم الحوار في أكثر من 25 سيقا للأزمات في أفريقيا والشرق الأوسط. إن بعد نظر واضعي ميثاق الأمم المتحدة، من خلال أحكام الفصل الثامن منه، يتردد صداه مع تزايد قابلية الهيئات الإقليمية للنجاح في صون السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى حقيقة أن أوروبا تعين عليها أن تتصدى لبعض أسوأ الأزمات الأمنية والجيوسياسية في الذاكرة الحديثة، من المهم التأكيد على أن السلام والأمن العالميين يمكن الحفاظ عليهما بشكل أفضل من خلال تعزيز تعددية الأطراف والتعاون.

وفي ذلك الصدد، تود سيراليون أن تعترف بالدور المهم للاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن في أوروبا في ضوء النزاع في أوكرانيا، الذي دخل الآن عامه الثاني. ونلاحظ أن النزاع في أوكرانيا يطرح، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مسألة معالجة الشواغل المتعلقة بالأمن الجماعي الذي سيكفل السلام في أوروبا. وفي ذلك الصدد، تشجع سيراليون على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتيسير التهدئة الفورية للتوترات ووقف الأعمال القتالية في أوكرانيا. ونشجع الاتحاد الأوروبي، وهو الكتلة الاستراتيجية للأمن الجماعي لأوروبا، على أن يتوصل، من خلال الحوار، إلى حل سلمي وشامل للنزاع في أوكرانيا. هذه الدعوة إلى السلام ليست دعما لنهج الأمر الواقع، ولكنها دعوة تحترم حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا والشواغل المشروعة للأطراف. ونود أن نشدد كذلك على الحاجة إلى السلام الكامل في أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا تماشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

المتحدة في مركزه. إننا نؤمن بتعددية أطراف حقيقية، كما حددها ممثل الصين من فوره، ونؤمن بالتآزر بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

إن المشهد الأمني الدولي الحالي يتسم بالتعقيد المتصاعد. ولم تكن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن، إذ نواجه التحديات التي تهدد أسس السلام الدولي. فتعددية الأطراف الحقيقية مهمة ولا غنى عنها أكثر من أي وقت مضى.

أولاً، أود أن أكرر التأكيد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن إدارة الأزمات وعمليات السلام. وهي ليست بأي حال من الأحوال شراكة مجردة. إنها موضوعية ومرئية. فبعثات الاتحاد الأوروبي تنتشر جنباً إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، وبعضها مكلف من قبل مجلس الأمن. وذلك مثال ملموس على إسهام الاتحاد الأوروبي في العمل الأمني العالمي في الميدان، وهو يحدث في أماكن تتراوح بين جوار سلوفينيا في غرب البلقان وأوكرانيا إلى بعثات في أفريقيا والشرق الأوسط، ومؤخراً في البحر الأحمر، حيث نشرت عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي للوفاء بولايتها الدفاعية. وسلوفينيا فخورة جداً بإسهامها، حيث أنها تشارك في سبع بعثات وعمليات لحفظ السلام.

وبالنسبة لنقطة الثانية، أود أن أتطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي كضامن للسلام في أوروبا. لقد وصل الاتحاد الأوروبي، في سعيه إلى السلام، إلى ما هو أبعد من عمله في مختلف العمليات الميدانية. وعملية المزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي وسيلة ملموسة لذلك السعي إلى السلام. وعلى الرغم مما سمعناه من الاتحاد الروسي حول مدى سوء الاتحاد الأوروبي، يبدو أن عدداً من البلدان لا يزال يصطف للانضمام إلى مشروعنا. وتشكل عملية التكامل في الاتحاد الأوروبي عامل استقرار قوي في أوروبا، دافعة الأعضاء المحتملين إلى الاستمرار على طريق الإصلاح والديمقراطية وسيادة القانون. فهي

السلام والأمن الدوليين، وثانياً، بالتصويه بإسهامات الاتحاد الأوروبي القيمة في تأمين عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء.

**السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي

الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة السنوية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأرحب ترحيباً حاراً بالسيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأقدر إحاطته الزخرة بالمعلومات بشأن الاتحاد الأوروبي بوصفه من قوى الخير في هذا العالم المضطرب.

وخلافاً لما يراه الاتحاد الروسي، لا نرى في مجلس الأمن ساحة معركة حيث يجب أن نركز على انقساماتنا وننتهم بعضنا البعض بازواجية المعايير. إننا بالتأكيد لا نرى في هذه القاعة مكاناً سيئاً فيه كل منا إلى الآخر أو سيئاً إلى المنظمات الإقليمية ودولها الأعضاء بإطلاق الأوصاف المهينة. وندرك بالطبع الخلافات الكبيرة فيما بيننا، وعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا هو أحد أكثر الاعتداءات بروزاً. ولكننا نعتبر المجلس بوصفه هيئة، هيئة قوية جداً، أقوى هيئة، يمكن أن تكون فعالة إذا اتحدت. إنه هيئة لا يمكن أن تساعد على تحقيق السلام واستقراره إلا إذا كنا متحدين. ونحن، كدولة حديثة العهد، نعتبر المجلس هيئة ينبغي أن نعطي فيها الأولوية للأزمات التي يمكننا أن نتحدث فيها، وأن نستخدم سلطات المجلس ومسؤولياته الفريدة، وأن نحدث تغييراً.

في غضون أسبوعين، ستحتفل سلوفينيا بمرور 20 عاماً على عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحن فخورون بأن نكون جزءاً من أكبر مشروع سلام أوروبي. كما إننا نعتز كثيراً بتمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هنا في مجلس الأمن. إن الاتحاد الأوروبي الذي نمثله، إلى جانب دولتين أخريين من الدول الأعضاء فيه، اتحاد لا يسمع الشواغل من جميع أنحاء العالم فحسب، بل كذلك يصغي إليها. إنه اتحاد أوروبي لديه رؤية لمستقبل أكثر سلاماً وأماناً ولكنه لا يخشى العمل مع الآخرين لتحسينه. إنه اتحاد أوروبي يؤمن بنظام عالمي قائم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والأمم

أنحاء العالم على الصمود والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الرئيسية، بما في ذلك الأمن المائي والغذائي، في صميم مساهمة سلوفينيا في نهج فريق أوروبا.

وفي الختام، أود أن أعود إلى أساس التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهو فهمنا المشترك بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. فيجب على المجلس أن يضطلع بدوره من جديد وأن يعمل من أجل إيجاد حلول مستدامة للسلام والأمن في غزة وأوكرانيا وهاتي وأماكن أخرى. السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بالممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتيليس، وأشكره على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إننا نمر بمنعطف حاسم بالنسبة لتعددية الأطراف والنظام الدولي. فانتشار النزاعات والتفاوتات الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتشريد البشر، في جملة أمور، تحديا يتطلب استجابات عالمية منسقة وحاسمة. وظلت إكوادور، المخلصة لتاريخها ومبادئها، دائما مدافعة قوية عن تعددية الأطراف. ونعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر حاسم، يتجاوز أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاطران مبادئ وأهدافا مشتركة. ويشهد دعم الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة، سياسيا وماليا على حد سواء، على التزامه بالركائز الثلاث لمنظمتنا - السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وفي مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تقدر إكوادور تقديرا عاليا دعم الاتحاد الأوروبي لجهود المجلس والتزامه بالأمن العالمي، كما يتضح من إسهامه الكبير بالقوات والشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشر بعثاته في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع. ونشيد بالتزامه بتقديم المعونة الإنسانية في جميع أنحاء العالم وننوه مع الارتياح بالتزامه تجاه أفريقيا من خلال مرفق السلام الأوروبي وعلاقاته مع المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تساعد على تسوية الانقسامات والحد من التوترات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تؤيد سلوفينيا بقوة اندماج غرب البلقان والثلاثي الشرقي المكون من جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا في الاتحاد الأوروبي.

ثالثا، أود أن أتوسع في الحديث عن دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي. فلئن كان لا يمكن التغاضي عن التطورات في قارتنا والآثار العالمية للعدوان الروسي غير المشروع على أوكرانيا، فإننا نتشاطر التطلع الجماعي إلى إسكات البنادق في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، وكما أكد الممثل السامي بوريل فونتيليس صباح هذا اليوم، يظل التعاون مع شركائنا الأفارقة يمثل أولوية لأداة مرفق السلام الأوروبي التي يقدم الاتحاد الأوروبي بموجبها دعما مستداما ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وتشمل المشاركة العالمية للاتحاد الأوروبي الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وتحقيقا لتلك الغاية، كان الاتحاد الأوروبي من بين المانحين الإنسانيين الرئيسيين على الصعيد العالمي، بالتعاون الوثيق مع 26 وكالة إنسانية تابعة للأمم المتحدة، ما يشهد على التأزر بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونحن فخورون كذلك بمساهمة يانيز ليناريسيتش، مفوض سلوفينيا للمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، الذي يعمل على ضمان إيصال إغاثة الاتحاد الأوروبي الإنسانية إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها، بما في ذلك من خلال التمويل المستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ويقودني أول تقرير على الإطلاق لوكالة البيئة الأوروبية عن مخاطر المناخ، الذي نشر أمس، إلى نقطتي الأخيرة. فالنتائج التي توصلت إليها الوكالة تظهر الصلات التي لا يمكن إنكارها بين المناخ والسلام والأمن على النحو المنصوص عليه في البلاغ المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن الصلة بين المناخ والأمن. ويتطلب ذلك الشاغل الملح أن يضع مجلس الأمن نهجا يراعي المناخ لمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام. والاستثمارات في قدرة المجتمعات في جميع

الأفريقي. وبالمثل، في غرب البلقان، يؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ ولايات مجلس الأمن، بما في ذلك في إطار العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك التي تشارك سويسرا فيها فعلياً.

ثانياً، إن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حاسمة للاستجابة للتحديات العالمية والإقليمية الرئيسية. وتشكل مبادئ وقواعد القانون الدولي، التي يشترك الميثاق والوثائق التأسيسية للاتحاد الأوروبي في التمسك بها، الأساس الوطيد لنظام دولي سلمي، مع احترام حقوق الإنسان والتركيز على التنمية. تلك العناصر مترابطة ولا يمكن تحقيقها بالكامل كل على حدة. وبنفس الطريقة تماماً، تلتزم سويسرا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بسيادة القانون والعدالة الجنائية الدولية والديمقراطية والتنمية المستدامة. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، تولي سويسرا اهتماماً خاصاً لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة واحترام القانون الدولي الإنساني. وفي سياق أوكرانيا، تتشاطر سويسرا أيضاً أولوية ضمان احترام تلك المبادئ الأساسية. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات ذات مغزى نحو سلام شامل وعادل ودائم في ذلك البلد. كما تشارك سويسرا أولويات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمناخ والسلام والأمن، والتي تهدف إلى التخفيف من الآثار الإنسانية والأمنية. ونعتقد، شأننا شأن الاتحاد الأوروبي، أن تعزيز التعاون أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات.

وفي ذلك الصدد، يتحتم وضع واستخدام آليات للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة تدمج العوامل المناخية والبيئية. ويجب تنسيق هذه الجهود، بغية ضمان فعاليتها، بين المؤسسات الوطنية والإقليمية، كما هو الحال أيضاً بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهو علاوة على ذلك من بين توصيات الخطة الجديدة للسلام. إن الاتحاد الأوروبي أيضاً، من كافة النواحي، شريك رئيسي في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مختلف بنود جدول أعمال مجلس الأمن.

في غضون أقل من ستة أشهر، سنعتمد "الميثاق من أجل المستقبل". والتحدي الذي تواجهه تعددية الأطراف واضح في إرساء الأسس لمستقبل سلمي ومستدام لجميع الناس لكي يعيشوا بكرامة كاملة. والشراكات مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، بصفة عامة، حاسمة لتنشيط تعددية الأطراف. وبينما يلزم إجراء

وإكوادور، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بدعم مبادئ ومقاصد الميثاق والقانون الدولي. ويستتبع ذلك الالتزام تأييداً قوياً للفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق، التي تشدد على أهمية الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي. ومما يؤسف له أن الغزو الروسي لأوكرانيا تسبب في أزمة إنسانية حادة، مؤدية إلى تشريد الملايين وفقدان أرواح بريئة ومعاناة لا توصف. ويمكن أن يكون للتصعيد المحتمل عواقب وخيمة على القارة الأوروبية والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أدعو إلى المشاركة في جهودنا لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمة، على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، الأمر الذي سيمكننا من بناء أسس سلام دائم في المنطقة.

وتضم إكوادور صوتها إلى الدعوة إلى تعددية أطراف أقوى وتعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأمل أن يلهمنا مثال الوحدة والتعاون المتمثل في المشروع الأوروبي جميعاً للعمل من أجل مستقبل يعمه السلام والازدهار المشتركين. وكما قال روبرت شومان في عام 1950، "لا يمكن صون السلام العالمي دون بذل جهود خلاقة تتناسب مع الأخطار التي تهدده".

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتيليس، على إحاطته.

في غضون ستة أشهر، سنجتمع في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيكون، في جملة أمور، فرصة لإعادة التأكيد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ووفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تضطلع هذه المنظمات بدور رئيسي في تعزيز هيكل السلام على الصعيدين الدولي والإقليمي. توفر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أمثلة كثيرة في ذلك الصدد.

أولاً وقبل كل شيء، تلك الشراكة أساسية لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام. وكما سمعنا، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز السلام في مختلف المناطق، مثل الشرق الأوسط والقرن

الأفريقي، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ويتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونأمل أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة دعمه المالي الطويل الأمد والسخي للاتحاد الأفريقي والصومال طوال فترة الانتقال الأمني في الصومال. وفي الشرق الأوسط، نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي المستمر للشعب الفلسطيني وبجهوده، كما سمعنا اليوم، لمعالجة الحالة الإنسانية في غزة. وعلى مقربة من الوطن، يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار والازدهار في غرب البلقان. وما فتئت المملكة المتحدة تؤيد منذ وقت طويل الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو، ولا تزال العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تؤدي دوراً حيوياً في ضمان السلام والأمن في البوسنة والهرسك.

ثالثاً، نرحب المملكة المتحدة بدعم الاتحاد الأوروبي القوي لأوكرانيا بعد عامين من الغزو الروسي غير القانوني ودون سابق استقزاز. إن إعلان الاتحاد الأوروبي مؤخراً عن 50 بليون يورو يشكل ركيزة حيوية للدعم الدولي لأوكرانيا. وسنواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي لدعم أوكرانيا ومساعدتها على التعافي وإعادة الإعمار على المدى الطويل.

وبالعمل معاً يمكننا أن نعزز تعددية الأطراف المسؤولة وأن نعمل كقوة للخير في العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لليابان. أود أن أبدأ بالترحيب بالمثل السامي بوريل فونتيليس في مجلس الأمن، وأشكره على إحاطته الشاملة والمتبصرة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إن الأمم المتحدة هي جوهر تعددية الأطراف. ومع ذلك، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصدى لجميع التحديات الدولية بمفردها. فالتعاون مع الشركاء أمر أساسي. تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً تكميلياً لا غنى عنه في تمكين مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، تقدّر اليابان التعاون بين

إصلاحات في الحوكمة العالمية، يجب ألا نتجاهل الإنجازات التي تحققت، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وبفضل حقيقة أن المنظمات الإقليمية تتخذ مقرات محلية لها، فإن قدرتها على اكتشاف التوترات وتنامي الثقة بين أعضائها يمكن أن يسهما بفعالية في هذه النجاحات التي يصعب قياسها.

وستواصل سويسرا، في سعيها لتحقيق مستقبل مستدام وسلمي للبشرية جمعاء تعيش فيه بكرامة كاملة، العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة داخل مجلس الأمن وخارجه على حد سواء، لأن تلك هي رؤية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أنها رؤيتنا.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى الممثل السامي بوريل فونتيليس على إحاطته.

سيصبح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا العام فرصة هامة لتنشيط النظام المتعدد الأطراف الذي تضطلع فيه المنظمات الإقليمية بدور هام. وترحب المملكة المتحدة بالتزام الاتحاد الأوروبي المستمر بمناصرة تعددية الأطراف والتصدي للتحديات العالمية ومساعدة عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات على وجه الخصوص. أولاً، نعترف بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتصدي للتحديات التي ستصوغ شكل القرن الحادي والعشرين. ونرحب بمبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الطموح لجمع 150 بليون يورو بين عامي 2021 و 2027 للاستثمارات في النقل والرقمية والمناخ والطاقة والصحة والتعليم والبحوث في جميع أنحاء القارة الأفريقية. كما نرحب بمساهمة الاتحاد الأوروبي في تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة، بما في ذلك دعمه لإعلان بليتشي التاريخي الذي سيعمق التنسيق الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي.

ثانياً، نعترف بدعم الاتحاد الأوروبي للعمل الأمني للأمم المتحدة، حيث يدير الاتحاد الأوروبي 24 عملية سلام وأمن في أرجاء قارات ثلاث. وترحب المملكة المتحدة بمشاركة الاتحاد الأوروبي في الأمن

أعطي الكلمة للسيد بوريل فونتيليس للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

**السيد بوريل فونتيليس (تكلم بالإنكليزية):** أعتقد أنني سأتكلم بالإسبانية لينبع كلامي من قلبي دون الحاجة إلى ترجمة ما أفكر فيه وأقوله.

(تكلم بالإسبانية)

أود أولاً أن أشكر الجميع على كلماتهم الطيبة وتصميمهم على مواصلة العمل مع الاتحاد الأوروبي من الأمم المتحدة.

لقد بدأت بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي بوصلة أساسية لتوجيه البشرية في عالمنا المتمسم بالوحشية والقسوة. وتبين مناقشة اليوم أن الأغلبية الساحقة من المجلس تشاطر ذلك الرأي. وأتفق مع الكثير مما قيل، لا سيما النقاط التي أثارها ممثل الصين بشأن أهمية اعتبار الأمن غير قابل للتجزئة وتجنب سياسات المواجهة بين الكتل والعمل معا من أجل تعددية الأطراف الفعالة القائمة على احترام القانون الدولي. ولا يعارض الاتحاد الأوروبي توسع الصين كقوة سياسية واقتصادية كبرى. ونريد ببساطة أن نرى ذلك التوسع، باعتباره جزءاً من مسيرة التاريخ، يتم بطريقة تسهم في تعددية الأطراف الفعالة. وتتعرّض تعددية الأطراف على نحو متزايد في عالم متعدد الأقطاب وسهل الاختراق أكثر من أي وقت مضى. إننا أكثر انقساماً وأقل تعاوناً مع بعضنا البعض. فقد استُخدم حق النقض في مجلس الأمن بصورة أكبر وجرى التوصل إلى اتفاقات أقل. ونحن بحاجة إلى مزيد من التعاون في ظل زيادة عدد الجهات الفاعلة الرئيسية التي لم تكن حتى موجودة عندما أنشئت الأمم المتحدة، ومن المنطقي أن تطالب بمكانها في التاريخ.

ومن الواضح أن الاختلاف الوحيد الذي لدي هو مع سفير روسيا الذي بدا لي متهماً. ولا أدري أضحك أم أبكي عندما أسمع روسيا - نعم، روسيا - تقول إن الاتحاد الأوروبي كتلة عدوانية. إن البلد الذي شن أكبر عدوان عسكري في عصرنا يرى الاتحاد الأوروبي كتلة عدوانية. هل يشعر أي شخص هنا بأنه يتعرض للهجوم من الاتحاد الأوروبي؟ كم عدد البلدان التي نقصفها؟ أظن بصراحة أن إشارة روسيا

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لا سيما وأن العالم قد وصل إلى منعطف حاسم في التاريخ. ونحن نقدر حقيقة أن الاتحاد الأوروبي قد أظهر باستمرار إمسাকে بزماد المبادرة في أفعاله، وحشد بذلك اهتماماً ودعمًا دوليين حيويين لمعالجة التحديات العالمية الراهنة. وقد أكدت اليابان والاتحاد الأوروبي، بوصفهما شريكين استراتيجيين، التزامهما بالحفاظ على نظام دولي حر ومفتوح يقوم على سيادة القانون، ويكون ميثاق الأمم المتحدة في صميمه.

وقد ارتقى تعاوننا في مجال الأمن في العام الماضي، عندما قررت اليابان والاتحاد الأوروبي بدء الحوار الاستراتيجي للتصدي للتحديات غير المسبوقة للسلام والأمن الدوليين. تساهم اليابان والاتحاد الأوروبي معاً بنشاط في العالم في مجموعة متنوعة من المجالات. على سبيل المثال، تقوم اليابان والاتحاد الأوروبي، من خلال مشاريعنا المشتركة، بتعبئة الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية عالية الجودة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأفريقيا والتي ستكون بمثابة أساس للتنمية المطردة للمنطقتين، مما يعود بالنفع على الجميع.

ونشيد بدعم الاتحاد الأوروبي الثابت لأوكرانيا. وفي مواجهة الانتهاك الصارخ للميثاق من جانب عضو دائم في مجلس الأمن، تقف اليابان والاتحاد الأوروبي معاً بحزم لحماية المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية من خلال التمسك بالميثاق.

وستقف اليابان والاتحاد الأوروبي معاً بحزم لحماية المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية من خلال التشبث بالميثاق. وفي هذا العالم المترابط، سنواصل التنسيق والتعاون بشكل أوثق من أي وقت مضى. إن الأمم المتحدة، التي تجتمع فيها الدول الأعضاء كافة، هي أفضل مكان لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي واليابان والمجتمع الدولي بأسره. ومنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي في عام 1993، عملنا معاً بلا كلل بشأن مختلف مسائل السلام والأمن العالميين، ونتطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة في الأمم المتحدة على مدى 30 عاماً أخرى وأكثر.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

من أسلحة الحرب يتعارض مع القانون الدولي، فإن هذا يبقى صحيحا سواء كان يحدث في أوكرانيا أو في غزة. ونعتقد أنه يجب علينا أن نطبق المبادئ والقيم ذاتها وأن نذكر بأن هناك الآن نصف مليون شخص على حافة المجاعة التي لم تكن ناجمة عن قوة قاهرة بل عن عقبات وُضعت في طريق الوصول إلى المساعدة الإنسانية. نعم، يجب أن نستخدم الطرق الجوية والبحرية، كما كنا نحاول أن نفعل. ولكنني أود أن أشير إلى أن النهج المعقول سيكون استخدام طرق برية فعالة وقائمة ستمكن من توفير المعونة الإنسانية على نطاق واسع ولكنها لم تفتح للأسف بما فيه الكفاية. إننا بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لما يحدث في الشرق الأوسط. ونحتاج إلى إيجاد حل لهذا النزاع.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه إذا كانت الأمم المتحدة تعتقد، أسوة على ما يبدو بالغالبية العظمى من أعضائها، أن الحل الوحيد للفضية الفلسطينية هو التعايش بين دولتين، فإنني أدعو مجلس الأمن - وأقول هذا بأكبر قدر ممكن من الجدية والرسمية - إلى إعلان ذلك المبدأ وفهم أن هناك حاجة إلى إيجاد حلول عملية لمنع المأساة التي يواجهها سكان غزة وبناء مستقبل يضمن ألا نرى تلك المأساة تتكرر مرات أخرى. وسيبذل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه لتعزيز تلك الجهود، وليس فقط في دور المنقذ الذي يهب لمساعدة الأشخاص الذين يتكبدون المعاناة. وسنعمل على إنشاء آليات سياسية تمنع ما يسبب تلك المعاناة. وهذا يعني بوضوح أن مجلس الأمن يجب أن يكون قادرا على التوصل إلى اتفاقات تمكن من إنهاء الأعمال القتالية وتوفير المعونة الإنسانية وإرساء مبدأ حل الدولتين بوصفه الصيغة التي ينبغي أن توجه كل أعمالنا. إننا بحاجة إلى التزام المجتمع الدولي التزاما جادا وفعالا لجعل ذلك حقيقة واقعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بوريل فونتيليس على إسهامه وتوضيحاته الإضافية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.

إلى أننا قوة عدوانية كان يقصد بها السخرية. وبطبيعة الحال، استمعنا مؤخرا إلى الرئيس بوتين المرشح لإعادة انتخابه - وهي إعادة انتخاب مريبة - يقدم تفسيراً للأسباب التي دفعت هتلر إلى غزو بولندا قال فيه إن السبب هو أن بولندا استفزت هتلر لدرجة أن الرجل المسكين لم يكن لديه خيار سوى غزوها. واستنادا إلى إعادة تفسير التاريخ تلك، ليس من المستغرب أن تعتبر روسيا الاتحاد الأوروبي قوة عدوانية. أعتقد أن الجميع هنا يعرفون أننا لسنا كذلك.

ويعلم المجلس أن مهمة الاتحاد الأوروبي اليوم هي الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. ومع أننا لسنا تحالفا عسكريا، فإننا لا نرغب أيضا في أن نكون مجرد اتحاد اقتصادي. نريد أن نكون جهة جيوسياسية فاعلة، وليس مجرد جهة اقتصادية فاعلة. وبطبيعة الحال، نؤيد أوكرانيا. نؤيدها لأننا نعتقد أنها بلد يملك الحق في الوجود والدفاع عن نفسه. لقد كان هناك عدوان واضح اعترفت به الغالبية العظمى من بلدان الأمم المتحدة عندما صوتت في الجمعية العامة. ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نتوقع من روسيا أن تدافع عن سيادة القانون الدولي أو السيادة والسلامة الإقليمية عندما نرى ما يحدث.

لكنني لم أت إلى هنا للدخول في عراك مع روسيا. وأود أن أقول ببساطة إننا نرى دعما لأوكرانيا وسيلة لدعم المبدأ الأساسي للسلامة الإقليمية للدول. ونعتقد بالتأكيد أن المسار الدبلوماسي ينبغي أن يظل مفتوحا دائما. كل الحروب تنتهي بالسلام أو على الأقل بتوقف الحرب. ولكن عندما نسلم المسؤولين الروس يقولون إن الحرب ستستمر حتى يحققوا أهدافهم العسكرية، نعتقد أن هذا الوقت غير مناسب للتوقف عن دعم أوكرانيا. كما أنه ليس الوقت المناسب لترفع أوكرانيا راية الاستسلام البيضاء. لقد دفعت بالفعل الكثير من حيث الأرواح التي أزهقت والثروات الضائعة والهياكل الأساسية المدمرة والقصف الذي تعرضت له حتى تنتهي الحرب بطريقة لا تحترم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. السلام، نعم - ولكن يجب أن يكون سلاما عادلا يحترم المبادئ التي ندافع عنها وأرسيها.

إن تلك المبادئ عالمية ويجب تطبيقها في كل مكان. وعندما نقول إن قطع الإمدادات عن المدنيين واستخدام الجوع سلاحا